

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، الساعة بتوقيت غرينتش 00/17

يت الساعة 00/12 بتوقيت نيويورك، 00/18 بتوقيت جنيف، 30/22 بتوقيت دلهي، والساعة 00/2 من صباح يوم 21 (تشرين الثاني/نوفمبر 2013 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2013/48*
Original: English

تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً لعام 2013 حقائق وأرقام

الاتجاهات الديمغرافية

- تضاعف عدد سكان أقل البلدان نمواً في الفترة ما بين عامي 1980 و 2010 ويتوقع تضاعفهم مرة أخرى بحلول عام 2050؛
- في عام 2011، بلغ مجموع سكان أقل البلدان نمواً 858 مليون نسمة، أي نسبة تناهز 12 في المائة من سكان العالم؛
- كانت معدلات النمو السكاني لأقل البلدان نمواً، وقد بلغت 2.3 في المائة في عام 2012، تعادل تقريباً ضعف المعدلات في البلدان النامية الأخرى (يُقصد بالبلدان النامية الأخرى البلدان النامية التي ليست من أقل البلدان نمواً). فالنمو السكاني للبلدان النامية الأخرى يبلغ في المتوسط 1.2 في المائة. ويعادل النمو السكاني لأقل البلدان نمواً خمسة أمثال المعدل المتوسط للبلدان المتقدمة (0.4 في المائة)؛
- تواجه أقل البلدان نمواً تحدياً ديمغرافياً قاسياً إذ يُتوقع أن يتضاعف عدد سكانها، الذين يمثل من ثقل أعمارهم عن 25 عاماً نسبة تناهز 60 في المائة منهم حالياً، بحيث يصل إلى 1.7 مليار بحلول عام 2050؛
- يُتوقع أن يرتفع عدد سكان أقل البلدان نمواً من الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً) من 168 مليوناً في عام 2010 إلى 300 مليون بحلول عام 2050، بزيادة قدرها 131.7 مليوناً؛
- بحلول عام 2050، سيعيش واحد من كل أربعة شبان من سكان العالم في بلد من أقل البلدان نمواً؛

- سيزيد السكان الذين بلغوا سن العمل في أقل البلدان نمواً بمتوسط يبلغ 15.7 مليون نسمة سنوياً في الفترة ما بين عامي 2010 و2050. وسيشهد كل بلد من مجموع 11 بلداً في فئة أقل البلدان نمواً زيادة سكانية لا تقل عن 0.5 مليون سنوياً.

اتجاهات العمالة

- في الفترة 2000-2012، كان معدل نمو العمالة في أقل البلدان نمواً يبلغ 2.9 في المائة سنوياً، وهو معدل يزيد قليلاً على معدل النمو السكاني (2.3 في المائة) لكنه أقل كثيراً من متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً في الفترة نفسها (7 في المائة)؛
- يشهد 45 بلداً من مجموع 48 بلداً في فئة أقل البلدان نمواً تزايداً في أعداد الوافدين الجدد إلى سوق العمل وهذه الأعداد لن تكون قد بلغت ذروتها بحلول عام 2050؛
- على سبيل المثال، بلغ عدد الوافدين الجدد في النيجر 224 000 في عام 2005، ويُتوقع زيادة هذا العدد بمقدار خمسة أمثال (بحيث يصل إلى 1.4 مليون) بحلول عام 2050. وفي إثيوبيا، بلغ عدد الوافدين الجدد 1.4 مليون في عام 2005 ويُتوقع زيادة هذا العدد إلى 2.7 مليون بحلول عام 2030 و3.2 ملايين بحلول عام 2050؛ وفي بنغلاديش، بلغ عدد الوافدين الجدد 2.9 مليون في عام 2005؛ وسيبلغ هذا الرقم الذروة عند 3.1 ملايين بحلول عام 2020 وينخفض بعد ذلك؛
- بلغ مجموع القوة العاملة لأقل البلدان نمواً 364 مليون شخص في عام 2010. وفي الفترة ما بين عامي 2000 و2010، زاد هذا المجموع بمقدار 86.9 مليوناً، ويُتوقع أن يزيد في الفترة ما بين عامي 2010 و2020 بمقدار 109 ملايين (ما يعادل 30 في المائة من القوة العاملة في عام 2010) بحيث يبلغ 474 مليوناً؛
- ستحدث نسبة كبيرة من الزيادة البالغة 30 في المائة في مجموع القوة العاملة في الفترة ما بين عامي 2010 و2020 في إثيوبيا (12 في المائة)، وبنغلاديش (11 في المائة) وجمهورية تنزانيا المتحدة (9 في المائة)؛
- ستكون البلدان التي تشهد أسرع نمو في القوة العاملة، من فئة أقل البلدان نمواً، جميعها بلداناً أفريقية وهي: جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا ومدغشقر وملاوي والنيجر؛
- ساهم قطاع الزراعة في عام 2000، بنسبة 71 في المائة من مجموع العمالة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى على حد سواء؛ ويُتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 63 في المائة في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2018 وألا تتجاوز 29 في المائة في البلدان النامية الأخرى؛
- ساهمت الصناعة بنسبة 7 في المائة من مجموع العمالة في أقل البلدان نمواً في عام 2000 وستصل النسبة إلى 10 في المائة بحلول عام 2018. أما الخدمات فساهمت بنسبة 22 في المائة من العمالة في أقل البلدان نمواً في عام 2000 وستزيد النسبة إلى 27 في المائة بحلول عام 2018؛
- يساهم الاقتصاد الريفي غير الزراعي بنحو 30 في المائة من العمالة الريفية المتفرغة في آسيا و45 في المائة في أمريكا اللاتينية و20 في المائة في غربي آسيا وبنسبة تتراوح بين 40 و45 في المائة في أفريقيا.

معدلات مشاركة القوة العاملة

- معدل مشاركة القوة العاملة مرتفع في أقل البلدان نمواً - إذ يبلغ في المتوسط 75 في المائة، مقابل 68 في المائة في البلدان النامية الأخرى؛
- يُقدّر عدد النساء اللاتي دخلن سوق العمل في الفترة بين عامي 1990 و2012 في أقل البلدان نمواً بنحو 290 مليوناً؛
- من مجموع السكان النشطين اقتصادياً في الفترة 2010-2020، سيكون 62 مليوناً من مجموع الزيادة البالغة 109 ملايين خارج قطاع الزراعة، و47 مليوناً داخل قطاع الزراعة؛
- في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، يُتوقع أن تكون نسبة 63 في المائة من الزيادة في مجموع السكان النشطين اقتصادياً خارج قطاع الزراعة في الفترة 2010-2020 (مقابل 46 في المائة في الفترة 2000-2010)، وفي أقل البلدان نمواً في آسيا (باستثناء بنغلاديش) يتوقع أن تبلغ النسبة 13 في المائة (مقابل 45 في المائة في الفترة 2000-2010)؛
- يُتوقع أن يزيد السكان النشطون اقتصادياً خارج قطاع الزراعة بمعدل أسرع من معدل زيادة السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة في العقد الممتد بين عامي 2010 و2020.

البطالة

- بلغ معدل البطالة في أقل البلدان نمواً 5.5 في المائة في الفترة 2000-2012؛
- في معظم أقل البلدان نمواً، يفوق معدل البطالة بين الشباب معدل البطالة المتوسط في أقل البلدان نمواً بين الرجال والنساء على حد سواء، ويكاد يعادل ضعفه في معظم الحالات؛
- يتضح انتشار البطالة النسبي بين الشباب بشكل خاص في البلدان الجزرية من فئة أقل البلدان نمواً (15.5 في المائة في عام 2012)، وأقل البلدان نمواً في آسيا (10.5 في المائة) وأقل البلدان نمواً في أفريقيا (9.6 في المائة).

الفقراء العاملون والعمالة الضعيفة

- تشهد النسبة المئوية للفقراء العاملين في أقل البلدان نمواً الذين يتقاضون أقل من 1.25 دولار في اليوم تراجعاً كنسبة من العمالة الإجمالية، من 61 في المائة في عام 2000 إلى نسبة يُتوقع أن تبلغ 29 في المائة بحلول عام 2017. أما في البلدان النامية الأخرى، فيُتوقع أن تنكمش من 30 في المائة في عام 2000 إلى 7 في المائة بحلول عام 2017؛
- تمثل العمالة الضعيفة (ويُقصد بها العاملون لحسابهم الخاص والعمالة الأسرية المشاركة) نحو 80 في المائة من مجموع العمالة في أقل البلدان نمواً؛
- في عام 2012، كانت نسبة 85 في المائة من النساء و73 في المائة من الرجال في المتوسط تدخل في فئة العمالة الضعيفة؛
- توجد فجوة كبيرة بين الجنسين في العمالة الضعيفة وقد زادت زيادة هامشية بمتوسط 11 نقطة مئوية في الفترة 2000-2012؛
- في مجموعة أقل البلدان نمواً، توجد أعلى نسب العمالة الضعيفة من مجموع العمالة في الصومال (96 في المائة)، وغينيا - بيساو (95 في المائة)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (94 في المائة)، وملاوي وتوغو (90 في المائة في كليهما)؛ ويتركز معظم هذه العمالة في القطاع غير الرسمي؛
- في عام 2012، بلغت العمالة الضعيفة في بنغلاديش 62 مليوناً؛ وفي إثيوبيا 36 مليوناً؛ وفي ميانمار 24 مليوناً؛ وفي جمهورية تنزانيا المتحدة 19 مليوناً.

النمو والعمالة

- في الفترة 2000-2010، ساهم معدل العمالة مساهمة إيجابية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ثلاثة بلدان فقط من مجموع 11 بلداً من أقل البلدان نمواً شملها الاستقصاء وهي: جمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وكمبوديا؛
- في معظم أقل البلدان نمواً، انخفضت مرونة العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في العقد الأخير؛ فقد كان متوسط المرونة في الفترة 2004-2008 يقل عادة عن متوسط المرونة في الفترة 1996-2000؛ وينطبق هذا على 21 بلداً من مجموع 39 بلداً من أقل البلدان نمواً شملتها العينة.

أداء الاقتصاد الكلي

- زاد معدل النمو الاقتصادي السنوي لأقل البلدان نمواً من 4.5 في المائة في عام 2011 إلى 5.3 في المائة في عام 2012، لكنه ظل دون المعدل المستهدف البالغ 7 في المائة المكرس في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً. وحققت 15 بلداً معدلات نمو تتجاوز 6 في المائة، ولكن معدلات النمو في 10 بلدان أخرى كانت تقل عن 3 في المائة؛
- بلغ الاستثمار الثابت في أقل البلدان نمواً الذروة عند نسبة 21.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2010-2011، وهو أعلى مستوى يبلغه في 40 عاماً. ومع ذلك، لم يبلغ نسبة 25 في المائة وهي النسبة التي تُعتبر ضرورية للحفاظ على النمو الاقتصادي المستمر؛
- في سنوات الرواج التي ميّزت أوائل القرن الحادي والعشرين، ارتفع الاستثمار العام في أقل البلدان نمواً من 7.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1999-2001 إلى 8.8 في المائة في الفترة 2009-2011؛
- لا تزال أقل البلدان نمواً شديدة الاعتماد على الموارد الخارجية. وقد زاد عجز الحساب الجاري لأقل البلدان نمواً من 10.5 مليارات دولار في عام 2011 إلى 28.8 مليار دولار في عام 2012؛
- تدهور الميزان التجاري السلعي لأقل البلدان نمواً حيث زاد العجز من 3.7 مليارات دولار في عام 2011 إلى 18.5 مليار دولار في عام 2012؛ ولم يتجاوز نمو صادرات أقل البلدان نمواً 0.6 في المائة في عام 2012، بعد أن كان قد بلغ 25 في المائة في عامي 2010 و2011. ولا يزال الأداء التصديري لأقل البلدان نمواً يعتمد بقوة على النفط؛
- بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً رقماً قياسيماً حيث ناهز 26 مليار دولار في عام 2012، بزيادة بلغت 20 في المائة عما كان عليه في عام 2011؛
- حققت تحويلات العمال رقماً قياسيماً جديداً حيث بلغت 30.5 مليار دولار في عام 2012. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية انخفضت بنسبة 12 في المائة بالقيم الحقيقية في عام 2012؛
- ارتفع الدين الخارجي لأقل البلدان نمواً في عام 2012 بنسبة 6.7 في المائة بالقيم الاسمية حيث بلغ 183 مليار دولار؛

الهيكل الاقتصادي

- يعيش معظم سكان أقل البلدان نمواً في المناطق الريفية. ففي 35 بلداً من أقل البلدان نمواً، يعيش أكثر من 60 في المائة من السكان في المناطق الريفية. ولا يسكن أكثر من نصف السكان في المناطق الحضرية إلا في خمسة بلدان من أقل البلدان نمواً وهي: جيبوتي وسان تومي وبرينسيبي وأنغولا وغامبيا وهاييتي؛
- لا يزال القطاع الأولي (الزراعة والحراثة وصيد الأسماك) بالغ الأهمية لأقل البلدان نمواً، نظراً لبطء معدل التغيير الهيكلي فيها عموماً. ويساهم هذا القطاع بأكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي في 29 بلداً من أقل البلدان نمواً، بينما تقل مساهمة

القطاع عن 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في خمسة فقط من هذه البلدان وهي: غينيا الاستوائية وجيبوتي وتيمور - ليشتي وليسوتو وأنغولا؛

- على الرغم من أهمية الزراعة لأقل البلدان نمواً، فإن الإنتاجية الزراعية منخفضة نسبياً. ففي عام 1990، كان إنتاج الهكتار من الحبوب في أقل البلدان نمواً يبلغ 0.9 طن، أي نسبة لا تتجاوز 61 في المائة من مستوى الإنتاجية في البلدان النامية الأخرى. وبحلول عام 2011، كانت الفجوة قد اتسعت. فعلى الرغم من زيادة إنتاجية أقل البلدان نمواً إلى حد ما حيث بلغت 1.2 طن من الحبوب في الهكتار، فإنها لم تتجاوز نسبة 37 في المائة من مستوى الإنتاجية في البلدان النامية الأخرى؛
- أصبح التعدين متزايد الأهمية لأقل البلدان نمواً. فقد ارتفعت حصة التعدين (إضافة إلى التشييد والمرافق العامة) في الناتج المحلي الإجمالي من 14.5 في المائة في الفترة 1999-2001 إلى 22 في المائة في الفترة 2009-2011؛
- زادت حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في معظم أقل البلدان نمواً (28) في السنوات العشر المنتهية بالفترة 2009-2011.

التعليم

- ارتفعت نسبة القيد الإجمالي (عدد الطلاب المقيدين في المدارس، بصرف النظر عن السن، مقسوماً على عدد أفراد الفئة العمرية التي تقابل رسمياً المستوى الدراسي نفسه) في التعليم الابتدائي في أقل البلدان نمواً من 68.8 في المائة في عام 1995 إلى 104.2 في المائة في عام 2011، حيث اقترب من المعدل السائد في البلدان النامية الأخرى (109 في المائة). غير أنه في حالة التعليم العالي (المستوى الجامعي)، اتسعت الفجوة بين مجموعتي البلدان. ففي عام 2011، بلغت نسبة القيد الإجمالي على مستوى التعليم العالي في أقل البلدان نمواً 8.4 في المائة، وهي أقل بكثير من النسبة في البلدان النامية الأخرى (23.5 في المائة).

*** ** ***